Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Novembre 2011
29 نونبر 2011

ندوة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الانتخابات التشريعية

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء 29 نونبر 2011 بمقره بالرباط على الساعة العاشرة صباحا، ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وكان المجلس قد عمل، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي لاسيما ملاحظة الانتخابات، على تعبئة 249 ملاحظا وملاحظة يغطون جهات المملكة الـ16، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم غدا تقريره الأولي حول ملاحظة انتخابات الـ25 نونبر

يعقد المجلس الوطني لحقوق الانسان غدا الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس، اليوم الاثنين توصلت "أصيلة 24" ، بنسخة منه، أن المجلس عمل، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي لا سيما ملاحظة الانتخابات، على تعبئة 249 ملاحظا وملاحظة يغطون جهات المملكة ال16، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مجهر الملاحظين يقر بوجود "انزلاقات طفيفة"، و يؤكد سلامة العملية الانتخابية

أولى التعاليق عن الأجواء التي مرت فيها عمليات التصويت، صدرت عن ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، و رئيس اللجنة الخاصة لإعتماد ملاحظي الانتخابات و التي ضمت 16 هيأة وطنية و دولية ...

حيث نقل ما توصل إليه هؤلاء الملاحظون الدوليون من اعتبار" أن هذا الاستحقاق مر في ظروف سليمة وشفافة"، بالرغم من تسجيلهم لبعض "المشاكل و الانزلاقات "و التي اعتبرها اليزمي" :لم نمس بجوهر العملية الانتخابية "و اعتبر ما رصدته عيون الملاحظين و تقاريرهم من خروقات "لاترقى إلى درجة الفساد."و عزفا على نفس الوتر سارت أمينة بوعياش و التي كانت ضمن هيئات الملاحظين حيث أكدت" على الرغم من السياق الإقليمي و الوطني الذي جرت فيه الانتخابات، فإن المغرب نجح في أن تمر الإنتخابات في جو عاد و هادئ، رغم تسجيل بعض الملاحظات القليلة."

و على نفس المنوال سارت فوزية عسولي، منسقة فدرالية الرابطة الديموقراطية لحقوق المرأة، رغم إقرارها بوجود "تجاوزات طفيفة" بيد أنها حسب قولها "لم تؤثر على عملية التصويت."و بالرغم من أن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، و الذي يترأسه قيادي العدالة و التنمية لم يصدر تقاريره و ملاحظاته في انتظار عقد اجتماع مكتبه الإداري، إلا أن معظم الهيآت الوطنية و الدولية التي تولت مهمة الملاحظة الإنتخابية، قد أجمعت إلى إيجابية و سلامة العملية الانتخابية .

و يذكر بأن عملية الملاحظة الإنتخابية، قد قام بها 331 ملاحظا أجنبيا، جلهم أمريكيون، في حين أن الملاحظين المغاربة قد بلغ عددهم 3497 ملاحظا، منهم 2727ملاحظا من النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الانسان، و الذي قام بدوره، بعملية الملاحظة، و حسب ما أكده رئيسه محمد الصبار فإنه سيقدم تقريره قريبا، رافضا أي تصريح للصحافة. مع التنويه إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب هو هيأة دولتية و رسمية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

انتخابات 25 نونبر باطلة، وتكرس الفساد والاستبداد ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب المغربي

الطليعــة الديمقراطــي الاشتراكــي
الكتابــة الوطنيــة

بيـــــان

انتخابات 25 نونبر باطلة، وتكرس الفساد والاستبداد ولا تعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب المغربي

عقدت الكتابة الوطنية للحزب يوم 26 نونبر 2011، اجتماعا استثنائيا، تدارست فيه الأجواء العامة التي مرت فيها الانتخابات التشريعية الحالية، وتناولت بالتحليل والتقييم كل مراحل العملية الانتخابية، بدءا بصدور المرسوم المتضمن لإجرائها، إلى غاية الإعلان عن النتائج الجزئية، وبناءا على المعطيات الأولية التي تجمعت لديها، أصدرت الكتابة الوطنية البيان التالي:

يتوجه حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي إلى كافة المواطنات والمواطنين، والى شباب حركة 20 فبراير والى الأحزاب السياسية المقاطعة لمهزلة الانتخابات، بالتحية العالية والتهنئة على نجاح حملة مقاطعة الانتخابات الباطلة ، ويحيي صمود وثبات هذه القوى رغم حملة القمع والتضليل

يؤكد الحزب (وكما سبق أن عبر عن ذلك في بياناته السابقة) أن انتخابات 25نونبر لم تختلف في جوهرها عن سابقاتها من حيث سمات الوضعية العامة، والنصوص القانونية ذات الصلة بها، والأجهزة الرسمية الموجهة والمشرفة عليها، والهيئات السياسية المشاركة فيها، والنتائج المعلن عنها، ومن حيث واقع الفساد والاستبداد المتحكم فيها، ويتبين ذلك من خلا ل الخروقات البارزة التالية:

بطلان المرسوم المتضمن لإجراء انتخابات 25 نونبر 2011 ، الذي سبق للحزب أن طعن فيه بالإلغاء قضائيا أمام محكمة النقض، وطلب إيقاف تنفيذه بالإلغاء على وجه السرعة، إلا أنه ولغاية تاريخ الاقتراع لم يبت في الطعن وفي طلب الإيقاف.

عدم حياد الدولة التي وظفت مؤسساتها وأجهزتها، وأعوان السلطة، ووفرت الوسائل المادية واللوجستيكية، من أجل التعبير عن الرأي الواحد من الانتخابات، وهو المشاركة، والدعاية له عبر وسائل الإعلام، ومن خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي من المفروض فيه، كهيئة حقوقية أن يظل محايدا، إلا أنه دعا في بيان له إلى المشاركة المكثفة في الاقتراع ، وطالب السلطات بتسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع..

انتهاك الدولة للحق في التعبير عن الرأي المخالف للمشاركة في الانتخابات، حيث منعت الأحزاب الداعية للمقاطعة من طبع وتوزيع النداء الداعي للمقاطعة، ومن إقامة المهرجانات والأنشطة، ومن الدعاية للمقاطعة في وسائل الإعلام العمومية، ومن الاستفادة من الدعم لتمويل حملاتها،

اسوة بباقي الأحزاب المشاركة، ومارست كل أساليب التضييق عليها، كمحاصرة مقراتها، وممارسة العنف الجسدي والمعنوي، على الداعين للمقاطعة، واستدعائهم إلى مخافر الشرطة، واستنطاقهم واعتقالهم، وتحرير محاضر ضدهم، وقد وصل عدد ضحايا الحزب من هذه الانتهاكات إلى ما يقارب 100 مناضل ومناضلة، كما وصل العنف إلى حدود محاولة التصفية الجسدية كما حدث مع عضوة الكتابة الوطنية بالدار البيضاء الأخت سارة سوجار..

فساد انتخابات 25 نونبر التي عرفت العديد من الخروقات في جميع مراحلها، نورد بعضها انطلاقا من المعطيات الأولية التالية:

عدد الشكايات الذي يفوق ما تم التصريح به رسميا في 489 شكاية.
قبول ترشيحات المعروفين بفسادهم
هيمنة لوبيات المال والفساد
توزيع المال وشراء الذمم
اعتماد التصويت بالوكالة

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

عدم توصل العديد من الناخبين بالإشعارات المحددة لمكان تصويتهم
عدم مصداقية نسبة المشاركة المعلن عنها رسميا في 45 % ، فإذا اعتمدنا الكتلة الناخبة الحقيقية التي تفوق 24 مليون، والإقبال الحقيقي على مكاتب التصويت فان النسبة الحقيقية للمشاركة لا يمكنها أن تتجاوز 25 %
إن حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الذي كان وما يزال يناضل، بجانب الجماهير الشعبية وممثليها المخلصين، من أجل ديمقراطية حقيقية من الشعب والى الشعب، ومن أجل القضاء على الاستغلال والفساد والاستبداد والإفلات من العقاب وعدم سيادة القانون، ومن أجل استقلال القضاء، لا يسعه إلا أن يؤكد، مرة أخرى أخرى، بأن بناء الديمقراطية الحقة، لا يمكنه أن يمر إلا
عبر:
إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية يكون فيها الشعب هو مصدر السلطات
إخراج الجماهير الشعبية من اليأس والإحباط بتنظيمها وتعبئتها، وتحقيق مطالبها المشروعة.
الإنصات لنبض الشارع، والاستجابة لمطالب حركة 20 فبراير والقوى المدعمة لها، بدل الالتفاف عليها، واحتوائها بالمناورات وبممارسة القمع والتضليل والتعتيم..
توحيد قوى اليسار، وتأسيس جبهة وطنية واسعة للنضال من أجل تحقيق الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.
الكتابة الوطنية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ماروك بريس

الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تسجل تحسن الإطار الانتخابي بالمغرب

أجمعت ردود الفعل الدولية، التي جرى التعبير عنها بعد الانتخابات التشريعية ليوم الجمعة المنصرم، على الإشادة بسير العملية الانتخابية، وعلى وصفها بالخطوة التاريخية لتكريس المسلسل الديمقراطي، الذي انخرط فيه المغرب، وتنزيل مقتضيات الدستور الجديد.

وقالت فرانسين جان كالام، الملاحظة ضمن وفد الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في ندوة صحفية، نظمتها الجمعية أول أمس السبت بالرباط، حول الظروف والأجواء التي مرت فيها العملية الانتخابية، إن "الجمعية البرلمانية سجلت بارتياح قيام السلطات المغربية، بعد المصادقة على الدستور الجديد في فاتح يوليوز الماضي، بتحسين الإطار الانتخابي، ما يسمح بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، شريطة تطبيق بنوده بنية حسنة".

وأبرزت كالام أن المغاربة، الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع، اختاروا بحرية نوابا من بين أحزاب تمثل حساسيات مختلفة.

وثمنت عضوة وفد الجمعية البرلمانية "ارتفاع معدل المشاركة في الانتخابات التشريعية، رغم قصر مدة الحملة الانتخابية، التي انطلقت رسميا بتاريخ 12 نونبر الجاري"، واعتبرت أن "الفاعلين السياسيين نجحوا في تعبئة الناخبين، وهي واحدة من القضايا الرئيسية في الانتخابات".

وذكرت كالام بمعطيات وزارة الداخلية، التي تفيد تسجيل حوالي 13.4 مليون مواطن مغربي في اللوائح الانتخابية، وتأسفت لأن" نمط الاقتراع لم يساعد على تسجيل عدد كبير من الناخبين، حسب ما استنتجته الجمعية من مخاطبيها، الأمر الذي لم يسمح لحوالي 20 مليون مغربي، يتوفرون على السن القانونية للمشاركة في الانتخابات، من التسجيل للإدلاء بأصواتهم. وأشارت كالام إلى مسطرة التصويت، بالوكالة، بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج، التي "لم تساعد على ضمان ممارسة حق التصويت، الذي يخوله الدستور لهذه الفئة".

وأضافت أن الجمعية توصلت بمعلومات حول "خروقات وقعت خلال الحملة الانتخابية، متعلقة بشراء الأصوات، وسوء استخدام الموارد الإدارية، والضغط والتخويف، فضلا عن بعض الأشخاص، الذين كانوا يدعون إلى مقاطعة الانتخابات"، داعية السلطات إلى "تسليط الضوء على كل هذه الأمور، والعمل على تحديد المسؤوليات، وإبلاغ المجتمع المغربي والملاحظين الدوليين بشأنها في أقرب الآجال، من أجل تفادي مثل هذه الممارسات في الانتخابات التشريعية مستقبلا، بطريقة تعزز ثقة المواطنين في أداء المؤسسات الديمقراطية".

وثمنت الجمعية العمل الجيد من طرف السلطات العليا للسمعي البصري، وأيضا التغطيات الصحفية، التي واكبت مختلف الأحزاب السياسية، كما ثمنت مجهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال مواكبته للحملة الانتخابية.

وأكدت كالام أن الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي مستعدة لتعزيز التعاون مع البرلمان المغربي الجديد، في إطار القرار 1818 "شريك من أجل الديمقراطية"، الذي يجمعها مع المغرب، وتشجيع السلطات على تكثيف التعاون مع لجنة "فنيس" لمجلس أوروبا، من أجل تحسين التشريع الانتخابي المغربي.

يذكر أن وفد ملاحظي الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الذي يرأسه التشيكي، طوماس جيرسا، يتكون من 15 عضوا، يتحدرون من 11 بلدا أوروبيا، ويمثل خمس مجموعات سياسية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، هي تحالف الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا، والحزب الشعبي الأوروبي، والاشتراكيون، والمجموعة الديمقراطية الأوروبية، واليسار الموحد الأوروبي.

اقتراع تحت مجهر 4 آلاف ملاحظ

أسامة ليتيم

كان الملاحظون المغاربة من الأوائل، الذين توجهوا إلى مكاتب الاقتراع، أمس الجمعة، لمراقبة الانتخابات التشريعية. وهذه أول انتخابات يشارك في مراقبتها الملاحظون المغاربة، ويستمدون شرعيتهم من القوانين الدستورية، التي باتت تحيطهم بضمانات قانونية، مكنتهم من ممارسة مهمتهم بكل حرية.

فريق مؤلف من خمسة أفراد، ولج القاعة قبل وزارت "المغربية" أحد مكاتب الاقتراع في دائرة آنفا، بمدينة الدارالبيضاء الجميع، ولم يغادرها إلا مع نهاية العملية، إذ ظل أفراده طيلة اليوم مثبتين فوق كراسيهم دون حراك ولا كلام، وكأنهم حاضرون جسديا لا غير، فقط أعينهم تدور في كل الاتجاهات في محاولة لالتقاط حدث غير متوقع، من شأنه، أن يعكر السير العادي للاقتراع، وكل حركة، مهما كانت دقيقة، قد تؤثر على سلامة الاقتراع، لذلك كان من الضروري أن يضع كل فرد من فريق الملاحظين سجلا يدون فيه ملاحظاته.

وناهز عدد الملاحظين المعتمدين من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 4 آلاف ملاحظ، عبر مختلف الدوائر الانتخابية، حسب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، الذي قال إن انتخابات 25 نونبر ستجري تحت المجهر.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

، أعطى الحق لملاحظي الانتخابات في معاينة 30-11ولا ينتهي دور الملاحظين بعد مغادرتهم قاعة الاقتراع، إذ أن القانون عملية فرز الأصوات، ومكنهم من مختلف وسائل الإعلام، المكتوبة والمرئية والمسموعة، لطمأنة الرأي العام، أو فضح أي .تلاعب من أي جهة، تروم كسر شفافية صناديق الاقتراع

وأجمع العديد من المتتبعين، في تصريحات متفرقة لـ"المغربية"، على أن دور الملاحظين في اقتراع 25 نونبر أكبر من مجرد عملية مراقبة عادية لصناديق الاقتراع، بل كرس الطفرة الديمقراطية، التي تحدث عنها الخطاب الملكي في 9 مارس، من أجل إعادة الثقة للمواطن المغربي، في الانتخابات والمؤسسات

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رسالة الأمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم غدا تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية

يعقد المجلس الوطني لحقوق الانسان يومه الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس، اصدره يوم الاثنين، أن المجلس عمل ، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي لا سيما ملاحظة الانتخابات، على تعبئة 249 ملاحظا وملاحظة يغطون جهات المملكة ال16، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Ho

المغربية

وقف على خروقات يوم الاقتراع وقبل الحملة الانتخابية وبعدها

النسيج الجمعوي يسجل جهود السلطات لتحسين أجواء الانتخابات

عزيزة الغرناوي

سجل التقرير الأولي للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات التشريعية جهود السلطات العمومية من أجل تحسين النظام القانوني الانتخابي، حتى "يتلاءم مع معايير النزاهة والحد من الخروقات الانتخابية".

ووقف التقرير عند بعض "الخروقات"، التي سجلها الملاحظون في مرحلة الحملة الانتخابية، منها 11 حالة عنف، و14 حالة تهديد بالسلاح الأبيض، و58 حالة تضييق، مشيرا إلى أن كل هذه الحالات كان مصدرها أنصار المرشحين.

وقال عبد الله مسداد، عضو سكرتارية النسيج الجمعوي، في ندوة صحفية، أمس الاثنين بالرباط، خصصت لتقديم التقرير الأولي للنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات التشريعية، إنه "رغم جهود السلطات العمومية في شان التوعية الانتخابية والمشاركة السياسية، والتسجيل في اللوائح الانتخابية، هناك حوالي 6 ملايين لهم الأهلية لم يتسجلوا في اللوائح الانتخابية، الأمر الذي كان له اثر على نسبة المشاركة، وعلى مصداقية المؤسسات التمثيلية".

وأشار مسداد إلى أن علاقة النسيج الجمعوي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان تميزت بالتعاون، من أجل حل الإشكاليات التقنية المرتبطة بالآجال، مع تسجيل ضرورة تحسين النظام المعلوماتي، كي لا يشكل عائقا أمام تعبئة الملاحظين.

وأفادت معطيات التقرير أن من بين 3140 ملاحظا، تمكن فقط 1982 من الاعتماد، ضمنهم 25 في المائة من النساء، وأن 458 ملاحظا لم يمنح لهم الاعتماد بسبب عدم تسجيلهم في اللوائح الانتخابية، طبقا لقانون الملاحظة، و25 ملاحظا استغني عنهم بسبب ترشيحهم للانتخابات، و135 استغني عنهم بقرار من النسيج، بسبب تعبيرهم عن عدم قبول

جانب من الندوة الصحفية

الالتزام بالحياد، و540 ملاحظا لم يمنحهم الاعتماد لأسباب تقنية، وبسبب انتهاء آجال لاستقبال الصور والمعلومات الضرورية للحصول على الاعتماد.

وسجل التقرير أن الولوج لمكاتب التصويت لكل الملاحظين والملاحظات جرى بحرية مطلقة، باستثناء منع 30 ملاحظا في مكاتب محددة، لكن، حسب التقرير، تمكنوا من الولوج إلى مكاتب مجاورة.

ورغم أن التنظيم المادي للاقتراع كان مناسبا، حسب التقرير، سجل النسيج الجمعوي مجموعة من الإخفاقات يوم الاقتراع، منها الاستمرار في القيام بالحملة قرب مكاتب التصويت، ووضع وسائل النقل رهن إشارة الناخبين من طرف المرشحين، ما أدى إلى مناوشات بين مساندي المرشحين، وحضور ضعيف للمرأة داخل تشكيلة مكاتب التصويت، وممارسة ضغوطات على الناخبين خلال مدة الاقتراع، واستغلال المساجد وصلاة الجمعة من أجل الضغط على الناخبين، وانعدام الولوجيات في مكاتب التصويت الموجودة في الطوابق العليا، بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي فترة ما قبل الحملة الانتخابية، سجل التقرير بعض الخروقات، منها، استغلال المشاريع العمومية للتأثير على الناخبين، من قبيل تعبيد الطرق، وحفر قنوات الواد الحار، واستعمال الممتلكات والأماكن والخدمات العمومية، وتوزيع المنح من قبل الوزارات على بعض الجمعيات يرأسها وزراء ترشحوا للانتخابات، وتعليق لافتات وإعلانات انتخابية قبيل انطلاق الوقت القانوني للحملة، واستعمال المال والرشوة، وتوزيع أضحيات العيد.

وخلال الحملة، وقف التقرير على خروقات، منها عدم استعمال الأماكن المخصصة لتعليق الإعلانات الانتخابية، وتعليق الإعلانات والملصقات بصفة غير قانونية.

وأوصى تقرير النسيج الجمعوي باتخاذ إجراءات فعالة وسريعة للنظر والبت في الشكايات والطعون المرتبطة بالخروقات الانتخابية، وإعادة النظر في قضية الإدارة الانتخابية، المنوطة بوزارة الداخلية، وإسنادها لهيئة مستقلة، ووضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للخروقات الانتخابية، واتخاذ كل الإجراءات لتوفير كل الضمانات لتسيير عملية التصويت بالنسبة للهيئة الناخبة، خصوصا في البوادي، وضمان مشاركة منصفة وعادلة ودون تمييز للمرأة، في كل ما يرتبط بالعملية

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الثلاثاء 29 نونبر 2011 بمقره بالرباط في الساعة العاشرة صباحا، ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وكان المجلس قد عمل، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي لاسيما ملاحظة الانتخابات، على تعبئة 249 ملاحظا وملاحظة يغطون جهات المملكة الـ16، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا.

Revue de

القلم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية

يعقد المجلس الوطني لحقوق الانسان اليوم الثلاثاء بالرباط، ندوة صحفية لتقديم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وذكر بلاغ للمجلس أن المجلس عمل ، في إطار اضطلاعه باختصاصاته في مجال تعزيز البناء الديمقراطي لا سيما ملاحظة الانتخابات على تعبئة 249 ملاحظ وملاحظة يغطون جهات المملكة ال16، بالإضافة إلى 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا.

Revue de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

Le Conseil National des Droits de l'Homme présente son rapport préliminaire sur l'observation des élections législatives

Le Conseil national des droits de l'Homme tiendra, aujourd'hui mardi 29 novembre 2011 à son siège à Rabat, à partir de 10h00, une conférence de presse pour présenter son rapport préliminaire sur l'observation des élections législatives du 25 novembre 2011.

A rappeler que le Conseil, dans le cadre de l'exercice de ses attributions en matière de consolidation de la construction démocratique, notamment l'observation des opérations électorales, a mobilisé 249 observateurs déployés sur les 16 régions du Royaume, en plus de 15 coordinateurs régionaux et 13 coordinateurs adjoints.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

• CNDH: L'heure au bilan

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) présente, aujourd'hui à Rabat, son rapport préliminaire sur l'observation des élections législatives. Le CNDH a mobilisé 249 observateurs qui ont couvert les 16 régions du Royaume outre 15 coordonnateurs régionaux et 13 coordonnateurs adjoints.

Revue de Presse du Conseil National de l'Homme